ملف معلومات

التحديات الجديدة في ملف التفاوض بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

www.u-feed.com

الفهرس:

عودة إلى الدبلوماسية: صفقة إيران النووية وبيت أبيض ديمقراطي

- **العودة إلى الامتثال الكامل أمر معقد**
- **العودة إلى الصفقة: الموقف في واشنطن**
- **التحديات في أوائل عام 2021**
- **سياسة واشنطن**
- **السياسات الدولية**
- **الخطوات المبكرة الممكنة بشأن الدبلوماسية النووية**
- **نهج طويل الأمد**

عودة إلى الدبلوماسية: صفقة إيران النووية وبيت أبيض ديمقراطي

معهد فريديريش ايبار/اكتوبر 2020

ديفيد جليلفاند وأكيم فوجت

يصادف **16 كانون الثاني (يناير) 2021** الذكرى الخامسة لتطبيق الاتفاق النووي الإيراني. ومع ذلك، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت خطة العمل الشاملة المشتركة كما تُعرف الصفقة رسميًا، ستظل قائمة بحلول ذلك الوقت. حتى قبل توليه منصبه في عام 2017، رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصفقة التي أبرمتها إدارة باراك أوباما باعتبارها "الأسوأ على الإطلاق." وشنت حكومة ترامب بعد ذلك حملة شاملة ضد الاتفاقية، ولم تدخر جهدا لإفشالها. بعد الانسحاب أحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات السابقة إضافة الى عقوبات جديدة. في خريف **عام 2020**، سعت الولايات المتحدة إلى تفكيك الصفقة بالكامل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال إجراء قانوني مثير للجدل تم رفضه بالإجماع تقريبًا. لم تترك أربع سنوات من رئاسة ترامب، خطة العمل الشاملة المشتركة في حالة يرثى لها فحسب، بل ألحقت أضرارًا بالغة أيضًا بمبادئ وأسس التعددية والقانون الدولي. إن مناورات إدارته الصارخة ضد خطة العمل المشتركة الشاملة قوضت بشكل خاص نزاهة مجلس الأمن. وأثارت أفعالها قلق الأوروبيين لدرجة أن فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة شعروا بضرورة التأكيد في بيان رسمي على أنهم ما زالوا "ملتزمين بالحفاظ على العمليات والمؤسسات التي تشكل أساس التعددية."

تمتد التداعيات الجيوسياسية لإدارة ترامب، كما يُرى من أوروبا، إلى العلاقات مع الصين وروسيا، الأطراف الأخرى في خطة العمل الشاملة المشتركة. وبدلاً من اتخاذ خطوات هادفة لحماية خطة العمل الشاملة المشتركة، يبدو أن كلا البلدين قد اتبعا إلى حد كبير عقيدة نابليون بونابرت لعدم مقاطعة أي عدو يرتكب

خطأً. وقد آتت استراتيجيتهم ثمارها، حيث دُفعت إيران إلى أحضان بكين وموسكو سياسيًا وبشكل جزئي اقتصاديًا. بحلول خريف 2020، كانت الولايات المتحدة قد عزلت نفسها إلى النقطة التي انحازت فيها أوروبا بشكل فعال إلى موسكو وبكين في معارضة تحركات واشنطن ضد خطة العمل الشاملة المشتركة في مجلس الأمن باستخدام آلية "snapback" المزعومة، سعت الولايات المتحدة إلى إنهاء الصفقة النووية وإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران. وفي الوقت نفسه على الأرض، أصبحت الأنشطة النووية الإيرانية والسياسات الإقليمية أكثر حزماً بشكل ملحوظ بعد أن تراجعت الولايات المتحدة عن الاتفاق النووي. في عام 2019، بعد أن ظلت في حالة امتثال كامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وعلى أمل أن تتخذ أوروبا خطوات للتخفيف من الضرر الاقتصادي الناجم عن عقوبات واشنطن، رفعت إيران الرهان جزئيًا لكسب النفوذ ضد الغرب. بدأت طهران تنتهك تدريجياً الأحكام الرئيسية لخطة العمل الشاملة المشتركة التي اختصرت بشكل فعال من زمن اندلاعها أكثر من عام إلى عدة أشهر. داخليًا، عززت الفصائل الأكثر تشددًا في الجمهورية الإسلامية من موقفها على حساب مؤيدي الدبلوماسية في الخارج والإصلاح في الداخل.

- **العودة إلى الامتثال الكامل أمر معقد**

على ضوء هجوم إدارة ترامب على خطة العمل الشاملة المشتركة، علق أنصار الاتفاق آمالهم على تغيير في البيت الأبيض بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في أوائل نوفمبر. فجو بايدن، بينما كان نائب الرئيس في عهد باراك أوباما، كان من أشد المؤيدين لخطة العمل الشاملة المشتركة، حيث قاد دفاع الإدارة عن الاتفاق في عام 2015 في مواجهة الكونغرس شديد الانتقاد. الآن، بصفته الفائز بالرئاسة، تعهد بايدن إعادة الولايات المتحدة إلى الصفقة، شريطة أن تكون إيران من جانبها في حالة امتثال كامل. وفي أوروبا، يصاحب احتمال رئاسة بايدن أيضًا رغبة في إحياء الشراكة عبر الأطلسي. على الرغم من الاختلافات المتعلقة بدرجة أقل بالأهداف والمزيد من الوسائل، فإن الأوروبيين مقتنعون إلى حد كبير بأن السياسة تجاه إيران لا يمكن أن تكون فعالة إلا عندما تعمل أوروبا والولايات المتحدة جنبًا إلى جنب، كما يتضح من عملهما معًا لإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. على أي حال، في كانون الثاني (يناير) 2021، ستستمر خطة العمل المشتركة الشاملة في توفير إطار عمل ونقطة مرجعية للسياسة عبر الأطلسي (والعالمية) تجاه إيران.

سيكون هذا هو الحال بغض النظر عما إذا كانت الاتفاقية لا تزال سارية بشكل رسمي. بعد كل شيء، تستلزم خطة العمل الشاملة المشتركة بالصيغة الرئيسية لمعالجة الشواغل المركزية للمجتمع الدولي بشأن النشاط النووي الإيراني. تقف مجموعة كبيرة من التحديات في طريق إحياء الاتفاق النووي، مما يجعل عودة إدارة بايدن إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بعيدة كل البعد عن تحول بسيط ومباشر في السياسة. قبل العودة إلى الامتثال الكامل، تطالب طهران بالفعل بتعويضات عن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها من جراء عقوبات واشنطن. كما تتوقع تقديم ضمانات لتخفيف العقوبات بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، ليس من الواضح ما إذا كان سيكون هناك زخم سياسي كافٍ في الولايات المتحدة لرفع نظام العقوبات الشامل، حيث ستبدأ العديد من القيود المهمة على البرنامج النووي الإيراني المنصوص عليها في بنود الانقضاء في عام 2023. كل هذا يعني أن إدارة بايدن من المحتمل أن تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بعد فترة وجيزة من توليها الرئاسة. كما أن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة تعقدت بسبب عوامل خارجة عن أحكام الاتفاقية نفسها، وهي الوضع في الشرق الأوسط الكبير. مع اعتبار دور إيران في

المنطقة بالفعل إشـكاليًا من قبل أوروبا والولايات المتحدة، أدى تحول إيران نحو اسـتراتيجية أكثر حزمًا إلى تفاقم الوضـع بشـكل كبير. على الرغم من أن الأطراف في خطة العمل المشـتركة الشـاملة فصـلت القضـايا النووية عن الشؤون الإقليمية، فمن الواضح أن الملفين مرتبطان. بالنظر إلى ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية في المنطقة ستؤدي بشدة إلى تعقيد أي جهد لإحياء الاتفاق النووي.

- **العودة إلى الصفقة: الموقف في واشنطن**

[إيلان غولدنبرغ]

خلال الحملة الرئاسـية لعام 2020، أعرب جو بايدن عن رغبته في إعادة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشـاملة المشـتركة إذا عادت إيران أيضًـا إلى الامتثال. بالإضـافة إلى ذلك، تحدث عن أهمية الدبلوماسـية وحاجة الولايات المتحدة إلى إعادة بناء علاقاتها مع أقرب وأهم حلفائها في أوروبا، حيث يرى الكثير منهم انسحابها من خطة العمل الشـاملة المشـتركة باعتباره أحد أكبر نقاط الخلاف مع إدارة دونالد ترامب. صرح بايدن أنه بخلاف العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، سيسعى أيضًا إلى استخدام الدبلوماسية القوية لتعزيز الاتفاقية وتوسـيعها. وهذا يعني على الأرجح البناء على خطة العمل الشـاملة المشـتركة باتفاقات إضـافية لمواجهة التحديات العالقة، بما في ذلك برنامج الصـواريخ الباليسـتية الإيراني، ودعمها لمختلف المجموعات الوكيلة في المنطقة، والمخاوف من انتهاء بعض القيود المفروضـة على برنامجها النووي بعد عدة سنوات. كما تحدث بايدن عن الانضمام إلى شركاء الشرق الأوسط للرد على أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة. يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف ممكنًا، لكنه لن يكون سهلاً وسيتطلب استراتيجية ماهرة ودبلوماسية بارعة.

- **التحديات في أوائل عام 2021**

سـتواجه إدارة بايدن عددًا من التحديات بالنظر الى كيفية إعادة الانخراط دبلوماسـيًا مع إيران، بما في ذلك جدول أعمال محلي ودولي كامل مع مجموعة من الشـركاء العالميين والإقليميين الذين لديهم آراء متضـاربة حول أفضل السبل للمضي قدمًا. أيضا ضغوط سياسية داخلية، والمصالح القومية للولايات المتحدة المتعلقة بسياساتها في الشرق الأوسط وبرنامج إيران النووي. يعتمد التزام بايدن بالانضمام إلى خطة العمل الشاملة المشتركة على شبه إجماع بين خبراء السياسة الخارجية الديمقراطيين، وأعضاء الكونغرس على أن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة كان خطأ. في الواقع، تعد خطة العمل المشتركة الشاملة من نواحٍ عديدة وكيلًا للنقطة الأوسع التي يشير إليها الديمقراطيون حول أهمية وفعالية الدبلوماسية كأداة، في تناقض حاد مع استخدام القوة العسكرية، لمعالجة المشاكل الدولية. قد تشجع البيئة الأمنية الأوسع أيضًا إدارة بايدن على محاولة العودة فورًا إلى خطة العمل الشـاملة المشـتركة أو على الأقل السـعي إلى أسـلوب مؤقت أقل تصادمية مع إيران. سـتتمثل الأولويات القصـوى للإدارة القادمة في معالجة أزمات الصحة العامة والأزمات الاقتصـادية المرتبطة بوباء كورونا علاوة على ذلك، فإن تحديات السـياسـة الخارجية التي تفرضـها المنافسـة المتزايدة مع الصـين، وأهمية إعادة بناء العلاقات مع الحلفاء الرئيسـيين في أوروبا وآسـيا سـتأخذ الأولوية في الشرق الأوسط. مع وجود هذه القضايا المعقدة على الطاولة، من غير المرجح أن ترغب إدارة بايدن في تركيز الكثير في ولايتها أو جهودها المبكرة على إيران. ومع ذلك، إذا تُركت قضية إيران دون معالجة، فمن المحتمل

أن تصبح مصدر ارباك كبير إذا استمرت طهران في بناء البرنامج النووي أو إذا اشتعلت التوترات الإقليمية في العراق أو حول الخليج الفارسي. إنّ الصفقة الدبلوماسية التي تقلل بشكل كبير من احتمال اندلاع أزمة مبكرة مع إيران ستبدو جذابة للغاية. يمكن للإدارة الجديدة بعد ذلك التركيز في البداية على معالجة التحديات الأكثر إلحاحًا وتزويد فريقها بالموظفين بالكامل قبل التحول إلى التحديات الأمريكية الإيرانية طويلة المدى في النصف الثاني من عام 2021، بعد انتخاب إيران رئيسًا جديدًا في يونيو2021.

- **سياسة واشنطن**

ستلعب البيئة السياسية في واشنطن دورًا مركزيًا في كيفية إدارة بايدن لخطة العمل الشاملة المشتركة. يجب أن يكون لدى الرئيس بايدن مساحة أكبر للعمل معه أكثر من الرئيس باراك أوباما، على الأقل داخل الحزب الديمقراطي. في أعقاب أربع سنوات من حكم ترامب، من المرجح أن يمنح معظم الديمقراطيين، حتى المحافظين منهم، بايدن ميزة الشك ولا يعارضون العودة المبكرة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. حتى المعارضين الديمقراطيين للاتفاقية الأولية اختلفوا مع انسحاب ترامب من جانب واحد. في الواقع، بالنسبة لمعظم المشرعين الديمقراطيين، فإن دعم خطة العمل الشاملة المشتركة يشكل سياسات جيدة. فالاتفاق هو حجر الزاوية في إرث السياسة الخارجية لأوباما، ولا يزال أوباما رئيسًا سابقًا يحظى بشعبية كبيرة. ومع ذلك، عودة أحادية الجانب إلى الصفقة من قبل الولايات المتحدة دون إجراءات إيرانية متبادلة للعودة إلى الامتثال الكامل أو الخطوات التي يُنظر إليها على أنها تعويضات لإيران عن انتهاكات أميركية سابقة للاتفاق قد تواجه معارضة ديمقراطية. سيرغب معظم الديمقراطيين في سماع أن إدارة بايدن لديها خطة لاتفاقية متابعة للتعامل مع غروب الشمس النووي في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، وسياساتها في الشرق الأوسط التي تتعارض مع المصالح الأمريكية. يبقى السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت إدارة بايدن يمكنها جذب الدعم الجمهوري لاستراتيجيتها تجاه إيران. هذا مهم للغاية حيث لعبت المعارضة الجمهورية القوية لخطة العمل الشاملة المشتركة دورًا مهمًا في قرار ترامب الانسحاب من الاتفاقية. قد تحاول إدارة بايدن تأطير أي صفقة مع إيران كخطوة ضرورية تهدف إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو الحد من الاستثمار العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وبذل مزيد من الطاقة لمواجهة الصين، الأمر الذي قد يجذب بعض الجمهوريين. ومع ذلك، إذا فشلت العودة المشتركة بين الولايات المتحدة وإيران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد تجد إدارة بايدن المزيد من الدعم المحلي لصفقة مماثلة في غياب ملصق خطة العمل الشاملة المشتركة وجميع الأمتعة السياسية التي تأتي معها. في النهاية، هناك احتمال أكبر بكثير أن تظل قضية إيران مستقطبة للغاية وأن إدارة بايدن لا تحصل على أي دعم جمهوري لسياسة إعادة إشراك إيران.

- **السياسات الدولية**

سيتعين على إدارة بايدن أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج والدول التي تضم مجموعة 5 + 1 - الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا - وبالطبع إيران. أعضاء مجموعة 5 + 1، وخاصة أقرب الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، سيشيدون بعودة انضمامها إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. في الواقع، يمكن أيضًا اعتبار

عودة الولايات المتحدة عنصرًا مركزيًا في محاولة إعادة بناء الثقة مع أوروبا، وهي بلا شك أولوية رئيسية لإدارة بايدن. لكن في الشرق الأوسط، فإن عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة سيواجه اعتراضات قوية. من المرجح أن يظل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في السلطة في عام 2021. لقد كان معارضًا قويًا للدبلوماسية النووية وكذلك مؤيدًا لحملة "الضغط الأقصى" لإدارة ترامب ضد إيران. من وجهة نظر نتنياهو، يجب أن يؤدي أي اتفاق مع طهران إلى عدم تخصيب اليورانيوم داخل إيران وأيضًا معالجة الدعم الإيراني للجماعات الوكيلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، والأهم في لبنان وسوريا . قد يختار نتنياهو عدم اختيار معركة علنية مع رئيس جديد. وبدلاً من ذلك يثير مخاوفه بشكل خاص في محاولة للتأثير على سياسة الولايات المتحدة. هذا الوضع من شأنه أن يخلق توترات غير مرغوب فيها في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ويقلل من احتمالية التعاون بين الحزبين بشأن إيران إذا واجه نتنياهو علانية إدارة بايدن مثلما تحدى أوباما في عام 2015، عندما ذهب مباشرة إلى الكونجرس وألقى خطابًا يدين الاتفاق النووي. على الرغم من أن الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن إيران قد يكون غير مرغوب فيه، فإنه في النهاية لن يخلق نوع المقاومة القادر على تقويض العودة المبكرة لإشراك إيران. إن دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، ستشعر بقلق عميق حيال مبادرة دبلوماسية جديدة مع إيران. أكبر مخاوفهم هو أن تتخلى الولايات المتحدة عن النفوذ المتعلق بالعقوبات للحصول على تنازلات بشأن القضية النووية بينما تتجاهل المخاوف الإقليمية، وعلى الأخص دعم إيران لوكلائها. ومع ذلك، بدأت دول الخليج، وخاصة الإمارات، في العام الماضي في اتخاذ نهج أكثر براغماتية للتفاوض مع إيران في أعقاب التوترات المتزايدة، بما في ذلك الهجمات على مصالح الشحن ومنشآت النفط السعودية، وقد ترحب بمبادرة دبلوماسية جديدة. طالما أنهم يعتقدون أن مصالحهم يتم تناولها أيضًا. من المرجح أنهم يفضلون التعبير عن أي اعتراضات على انفراد، مما يخلق مساحة أكبر للحوار. أثناء مواجهة هذه القيود المختلفة، سيتعين على إدارة بايدن التوصل إلى اتفاق مقبول لإيران والتعامل مع إرث السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك عدم ثقة طهران العميق في الولايات المتحدة في أعقاب انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، ومطالبها. للتعويض عن عدم امتثال الولايات المتحدة، وتكثيف السياسة الداخلية الإيرانية المحيطة بالانتخابات الرئاسية في يونيو.

- **الخطوات المبكرة الممكنة بشأن الدبلوماسية النووية**

من المرجح أن تتخذ إدارة بايدن خطوة مبكرة لإعادة التفاعل دبلوماسيًا مع إيران. هناك عدد من الخيارات لمثل هذه الخطوة، والتي تستلزم بطبيعة الحال مجموعة متنوعة من الإيجابيات والسلبيات من منظور الولايات المتحدة. عند توليه منصبه، قد يلتزم الرئيس بايدن بخطوتين مبكرتين. ستكون الخطوة الأولى هي إلغاء حظر السفر التمييزي، الذي أثر على الإيرانيين ربما أكثر من أي مجموعة سكانية أخرى بالنظر إلى المستوى السابق للسفر بين إيران والولايات المتحدة. وستكون الخطوة الثانية هي الالتزام بتوفير تخفيف فوري للعقوبات المتعلقة لمكافحة كورونا، والدفاع عن »إصدار تراخيص واسعة لشركات الأدوية والأجهزة الطبية، وإنشاء قناة مخصصة للبنوك الدولية وشركات النقل وشركات التأمين وشركات الخدمات الأخرى لمساعدة الإيرانيين في الوصول إلى العلاج الطبي المنقذ للحياة ؛ إصدار توجيهات جديدة بشأن عقوبات هذه المجموعات ومنظمات الإغاثة الدولية لتوضيح كيف يمكنها الاستجابة الفورية والمباشرة والقانونية للمأساة في إيران دون خوف من التعرض للعقاب ؛ وبالنسبة للكيانات التي تجري بالفعل العناية الواجبة المعززة ،

يجب عليها إصدار رسائل طمأنة بأنها لن تخضع للعقوبات الأمريكية إذا شاركت في تجارة إنسانية مع إيران لدعم اســتجابتها لكورونا. على الرغم من التفاصــيل الفنية، لا تزال الخطوات التي قد تتخذها إدارة بايدن غير واضــحة، والعامل الأكثر أهمية هو موقفها العام في تشــجيع أو على الأقل عدم الوقوف في طريق هذه الأنواع من المعاملات، وجعل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يقدم إرشادات واضحة تعطي القطاع الخاص. ثقة القطاع للمضيــ قدما والتعامل مع إيران. يجب أن تتضــمن أي خطوة دبلوماســية أولية ترتيبًا بشــأن "التهدئة " في المنطقة لتهدئة التوترات في أعقاب أحداث العام الماضي. لا يلزم توضــيح مثل هذا الترتيب بالتفصــيل، لكن يتعين على إيران الامتناع عن الهجمات على البنية التحتية النفطية في الخليج والعمليات بالوكالة ضد الأفراد الأمريكيين في العراق. وفي الوقت نفسه، ستخفف الولايات المتحدة من حدة خطابها، بما في ذلك التهديدات العلنية بعمل عســكري ضــد إيران، وتوافق على عدم القيام بعمليات مثل مقتل قاســم ســليماني، الذي أشرف على العمليات العســكرية الإيرانية في المنطقة كقائد للحرس الثوري الإســلامي في فيلق القدس. ستحتاج الولايات المتحدة إلى إبلاغ شركائها الإقليميين بأنه كجزء من هذا الترتيب غير الرسمي، يجب عليهم أيضًــا أن يتوقعوا التحلي بضــبط النفس، لا ســيما فيما يتعلق باتخاذ إجراءات داخل إيران. بالنســبة للملف النووي، سيكون لدى الإدارة الأمريكية الجديدة عدد من الخيارات:

الخيار الأول هو العودة المتبادلة إلى الامتثال لخطة العمل الشــاملة المشــتركة بين الولايات المتحدة وإيران. ســتؤدي هذه الخطوة إلى تراجع كبير في برنامج إيران النووي مقابل تخفيف أكبر قدر من العقوبات. قد يكون هذا أســهل اتفاق يتم التوصــل إليه بسرـعة لأن إطار العمل في كلا الأمرين قد تم تحديده بالفعل في خطة العمل الشــاملة المشــتركة. من منظور القانون الأمريكي، لن يتطلب الأمر مراجعة من الكونجرس، لأن خطة العمل الشاملة المشتركة خضعت لمراجعة من الكونجرس في عام 2015. وبالنظر إلى العبء السياسي المرتبط بخطة العمل الشاملة المشتركة، من المرجح أن يعارض الجمهوريون العودة بالقول إن القيام بذلك لا يفعل شــيئًا لمعالجة ســلوك إيران في المنطقة أو برنامجها الصــاروخي ويترك بنود إنهاء خطة العمل الشــاملة المشــتركة ســارية. ومن المرجح أيضًــا أن تجعل هذه الاعتراضــات دعم الحزبين والقوى الإقليمية للجهود المبذولة بشــأن أي ترتيبات متابعة أو مفاوضــات إقليمية مســتقبلية أكثر صــعوبة. علاوة على ذلك، هناك مسألة ما إذا كانت إيران مستعدة لقبول عودة متبادلة في ضوء مخاوفها الخاصة.

الخيار الثاني بشــأن الملف النووي قد يســتلزم اتفاقية أصــغر شــبيهة بخطة العمل المشــترك لعام 2013 ، أو الاتفاقية المؤقتة بشــأن البرنامج النووي الإيراني التي ســبقت خطة العمل الشــاملة المشــتركة ، أو مثل الجهود التي بذلها الرئيس الفرنسيــ إيمانويل ماكرون في عام 2019 للتفاوض. صــفقة بين إدارة ترامب وإيران من خلال اقتراح أن تقدم الولايات المتحدة بعض التخفيف المحدود للعقوبات مقابل التنازلات النووية الإيرانية. قد يتضــمن مثل هذا الاتفاق حزمة تخفيف عقوبات أكثر تواضــعًا، مما يمنح إيران إعفاءات محدودة من عقوبات النفط لبيع ما يقرب من مليون برميل يوميًا، كما فعلت بموجب JPOA من 2013 إلى 2015، مقابل 2.5 مليون برميل يوميًا. خلال تنفيذ خطة العمل المشــتركة الشــاملة، يمكن لإيران أيضًــا الحصــول على العملة الأجنبية من خلال الإفراج عن بعض حساباتها المجمدة في الخارج. في المقابل، ستجمد إيران برنامجها النووي حيث تقف وتدحر العناصر الأخرى، مثل تخفيض مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصــيب أو وقف التخصــيب في فوردو. قد يكون الاتفاق الأصــغر هو الخيار الأبســط. ســتظل تســمح بخفض التصــعيد مبكرًا وقد تكون أكثر جاذبية لشرـكاء الولايات المتحدة في الشرـق الأوســط القلقين بشــأن تقديم الكثير من

تخفيف العقوبات على إيران دون إحراز تقدم في القضـــايا الإقليمية. قد يكون لها أيضًـــا احتمالية أكبر للحصول على دعم من الحزبين إذا كان من الممكن تأطيره محليًا على أنه استمرار لبعض جهود إدارة ترامب لاسـتئناف المفاوضـات والحصـول على "صـفقة أفضـل". في حين أن بعض أعضـاء P5 + 1 لن يكونوا كذلك. ولأنهم متحمســون لهذا الخيار فيما يتعلق بالعودة المباشرة إلى خطة العمل الشــاملة المشــتركة، فإنهم لا يزالون يرحبون بعودة الدبلوماسـية بعد سـنوات ترامب. هناك أيضًـا خطر أنه إذا ابتعدت الولايات المتحدة وإيران عن خطة العمل الشـاملة المشـتركة واتجهت نحو بديل، فقد لا تكتمل المفاوضـات الأكثر تعقيدًا قبل الانتخابات الرئاســية الإيرانية في يونيو. من المحتمل أن يتطلب الاتفاق الجديد فترة مراجعة من الكونجرس لمدة ثلاثين يومًا في ظل INARA. وبغض النظر عن ذلك، فإن الإدارة الجديدة تفضــل تجنب خوض معركة مبكرة حول إيران إذا كان ذلك ممكناً، وذلك ببســاطة لأنها ســتســتنزف الطاقة والاهتمام من الأولويات الرئيسية الأخرى.

الخيار الثالث بشـأن الملف النووي هو التفاوض الفوري على اتفاق جديد يبني على خطة العمل الشـاملة المشــتركة ويركز على الحد من برنامج الصــواريخ الإيراني، ومعالجة الخلافات الإقليمية. في المقابل، ســتقدم الولايات المتحدة تخفيفًا أكبر للعقوبات مقارنة بخطة العمل الشــاملة المشــتركة، بما في ذلك ليس فقط عقوبات ثانوية ولكن أيضًـا بعض القيود التي تمنع الشرـكات الأمريكية من التعامل مع إيران والسـماح لها باســتخدام المعاملات المقومة بالدولار. قد تتطلب الاختراقات في هذه المجالات أيضًـــا من الإدارة الجديدة النظر في الحوافز التي تتجاوز المجال الاقتصــادي، في الســاحة الأمنية الأكثر حســاســية. ســتســمح هذه الاسـتراتيجية للولايات المتحدة بمواصـلة نشرـ النفوذ الذي تمارسـه من خلال حملة الضـغط الأقصىـ لإدارة ترامب. كما سـتلقى الترحيب من قبل إسرائيل والمملكة العربية السـعودية. من المرجح جدًا أن يؤدي هذا الخيار إلى خطوات تصـعيدية مبكرة من جميع الأطراف، بما في ذلك تسرـيع برنامج إيران النووي واسـتمرار التوترات في الشرق الأوسط. من المحتمل أيضًا أن يكون غير مقبول لإيران. لا يزال من الصعب تخيل العودة إلى مفاوضـــات جادة دون خطوة لبناء الثقة. لذلك، يجب أن يكون هذا الخيار هو الموقف الاحتياطي للولايات المتحدة إذا فشـل الخياران الآخران في تحقيق اتفاق. سـتكون أوروبا الأكثر أهمية في العملية حيث يجب أن تلعب نفس الدور الذي لعبته على مدار الســنوات الأربع الماضــية: الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الخيارات من خلال التعامل مع كل من الولايات المتحدة وإيران ومحاولة الحفاظ على خطة العمل الشــاملة المشــتركة. وقد قوبلت هذه الجهود بنتائج متباينة، لأن تأثير العقوبات الثانوية الأمريكية على القطاع الخاص الأوروبي حال دون تقديم فوائد اقتصــادية حقيقية لإيران لتعويض الولايات المتحدة. يجب على الأوروبيين أيضًـــا أن يأخذوا في الاعتبار أن الإدارة الجديدة لن تتعامل مع إيران قبل 20 كانون الثاني (يناير) 2021، نظرًا للمعايير القوية التي تثني الإدارات القادمة عن التدخل في السياسة الخارجية للإدارة في السلطة. انتهك فريق ترامب هذه القاعدة في عام 2016، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات الروسية، وسيكون هناك ميل قوي للغاية لإعادة إرساء القاعدة.

- **نهج طويل الأمد**

من المرجح أن يتوقف المزيد من المشاركة بين الولايات المتحدة وإيران في الانتخابات الرئاسية لعام 2021 في إيران. ستحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى وقفة قبل أن تنتهج استراتيجية شاملة طويلة المدى، حيث سترغب

الإدارة الجديدة في تعيين الوظائف الرئيسية بالكامل وإجراء مراجعة داخلية شاملة والتشاور مع الحلفاء. قد يعني هذا على الأرجح أن المشاركة الجادة لن تُستأنف حتى أواخر صيف 2021 على أقرب تقدير.

في الواقع، يمكن لأوروبا أو الاتحاد الأوروبي أن يعمل كجهة داعية، كما هو الحال مع خطة العمل الشاملة المشتركة. دور روسيا المتزايد في الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا، سيجعلها أيضًا مشاركًا مهمًا في الحوار. ستكون إيران مهتمة بوجود روسيا في المفاوضات، جزئياً لتعويض وجهات النظر الأمريكية والأوروبية، تمامًا كما فعلت أثناء المفاوضات النووية. يمكن أن يتضمن جدول أعمال الحوار قضايا مثل ما يلي:

-عدم تدخل دول الخليج وإيران في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، بما في ذلك وقف دعم الجماعات الانفصالية وحملات التخريب.

- تخفيف حدة التوترات البحرية والهجمات على البنية التحتية النفطية الحيوية.

-الترتيبات الإقليمية لتحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الصواريخ.

- أنظمة التفتيش النووي الإقليمية والتخصيب الدولي المشترك.

-آليات خفض التصعيد لإنهاء الحروب في اليمن وسوريا.

-الحد من التوترات الأمريكية الإيرانية في العراق وأفغانستان.

- الاستجابات الإقليمية للقضايا عبر الوطنية مثل جائحة كورونا والمخاوف البيئية. يجب أن يكون الحوار واقعيًا ومؤطرًا بحيث يركز على خطوات معتدلة نحو خفض التصعيد بدلاً من السعي إلى إعادة توجيه المنطقة بشكل أساسي، أو التوصل إلى "صفقة كبرى" مع إيران، أو إنشاء بنية أمنية إقليمية جديدة تمامًا. إذا سارت مثل هذه العملية على ما يرام، فقد تؤدي في النهاية إلى تغييرات جوهرية، لكن تحقيق هذا الامر سيستغرق سنوات. النهج الأفضل هو البدء بأهداف متواضعة والبناء ببطء. بمرور الوقت، يمكن توسيع الحوار ليشمل تركيا أو إسرائيل، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا بلاد الشام وسوريا. في الوقت الحالي، من الصعب تخيل انخراط المسؤولين الإيرانيين والإسرائيليين بشكل مباشر في هذه الأسئلة، لذلك قد تحتاج الجهود للبدء بمجموعة اتصال من الدول المنخرطة بشكل منفصل مع إيران وإسرائيل بشأن بعض هذه القضايا. قد يكون هذا أسهل في أعقاب اتفاقية التطبيع الأخيرة بين إسرائيل والإمارات والبحرين. بالتوازي مع هذا الحوار، يمكن لمجموعة 5 + 1 وإيران أن تخلق مسارًا ثانيًا يركز على احتمالية تجديد الاتفاقية النووية وتوسيعها.لكن يجب أن يكون واضحًا لإيران أن مستوى تخفيف العقوبات الذي قد تتلقاه واستعداد الأمريكيين لتقديم ضمانات أمنية معينة سيتأثران بالتقدم على المسار الإقليمي. يجب أن تكون الولايات المتحدة وأعضاء مجموعة 5 + 1 الأخرى على استعداد لإظهار قدر أكبر من المرونة بشأن ترتيب نووي طويل الأجل إذا استمرت المحادثات بشأن القضايا الإقليمية بشكل جيد.

يبدو أن إدارة بايدن ستكون مصممة حقًا على إعادة الدخول إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والبناء عليها من خلال مزيد من الدبلوماسية مع إيران ودول P5 + 1 واللاعبين المهمين في الشرق الأوسط. لكن المسار بعيد كل البعد عن الوضوح. ستكون المفاوضات صعبة للغاية، والقيود المفروضة على كل من إيران والولايات المتحدة قد تجعل الصفقة في نهاية المطاف بعيدة المنال. لقد لعبت أوروبا دورًا أساسيًا خلال

السـنوات القليلة الماضـية في العمل كجسر- بين الولايات المتحدة وإيران وفعل ما في وسـعها لإبطاء التدهور الحتمي للوضـع. يمكنها الاسـتمرار في لعب هذا الدور الداعم، ولكن الآن بأجندة أكثر إيجابية للمسـاعدة في إحياء الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية.